

الأدوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2019-2004)

أ.م. صابر محمد زهو
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

s.m.z.59.smzgc@tu.edu.iq

الباحث: لؤي خلف دلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

louay.k.d.17.@st.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة أداء الأدوات الكمية للسياسة النقدية والاستقرار النقدي والعلاقة فيما بينهما في العراق للمدة (2019-2004)، مع الإشارة إلى أبرز الأدوات السياسية النقدية غير المباشرة المستخدمة وطبيعة عملها لتحقيق أهدافها، والتعرف على التأثير نافذة بيع العملة الأجنبية التي تعد أهم الأدوات الكمية الحديثة للسياسة النقدية صاحب التأثير الأكبر في تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال تحليل واقع متغيرات الدراسة اقتصادياً وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نافذة بيع العملة الأجنبية والاستقرار النقدي في العراق. **الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الاستقرار النقدي، نافذة بيع العملة الأجنبية.

Quantitative tools of monetary policy and its role in enhancing monetary stability in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: Luay Khalaf Delaf
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Prof. Saber Muhammad Zaho
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research aims to identify the nature of the performance of the quantitative tools of monetary policy and monetary stability and the relationship between them in Iraq for the period (2004-2019), with reference to the most prominent indirect monetary policy tools used and the nature of their work to achieve their goals, and to identify the impact of the foreign currency sale window, which is the most important. The modern quantitative tools of monetary policy have the greatest impact on achieving monetary stability, by analyzing the reality of the study's economic variables. The study found an inverse relationship between the foreign currency sale window and monetary stability in Iraq.

Keywords: Monetary Policy, Monetary Stability, Foreign currency sale window.

المقدمة

تعد السياسة النقدية ركناً أساسياً من أركان السياسات الاقتصادية العامة، إذ تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية عديدة من أهمها خفض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار الصرف وإدارة عرض النقد، وقد انطلقت السياسة النقدية لتضع بصمتها وتمارس عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وحجم الائتمان بإجراء تغييرات عليها بما يتلاءم الظروف الاقتصادية لغرض امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم وضخ السيولة في

حالات الكساد، من خلال اتجاهات السياسة النقدية التوسعية والانكماشية، ولتحقيق تلك الاهداف هناك مجموعة من الأدوات تستعملها البنوك المركزية هي الأدوات الكمية والنوعية والتي بواسطتها يمكن تحقيق الاهداف النقدية والاقتصادية، لقد كانت السياسة النقدية في العراق أسيرة للسياسة المالية والقرار السياسي، لكن بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) والذي يتضمن استقلالية البنك المركزي العراقي لكي يكون أكثر حرية في اتخاذ قراراته النقدية وبالتالي يكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ حصلت السلطة النقدية تشريعياً على الاستقلال الكامل في وضعها للخطط النقدية وأدارتها لأدواتها بما يكفل تحقيق استقرار نقدي يوفر البيئة المحفزة لحركة النشاط الاقتصادي الكلي.

مشكلة البحث: بالنظر لواقع اقتصاد العراق وما يواجهه من تحديات كبيرة في امكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ولا سيما في وضع الامني غير المستقر والذي أثر بشكل كبير على فاعلية ادوات السياسة النقدية المستخدمة في العراق مما حدا بالباحثين التساؤل.

1. هل للسياسة النقدية في العراق والمتمثلة بأدواتها الكمية امكانية تحقيق الاستقرار النقدي؟

2. إلى أي مدى نجحت السلطة النقدية في استعمال أدواتها؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الاتي: دراسة واقع الأدوات الكمية للسياسة النقدية وتحليل أثره على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2019).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن للأدوات الكمية (غير مباشرة) القدرة على تعزيز الاستقرار النقدي بنسبة مهمة قياساً بوضع العراق المعروف من الناحية الاقتصادية والأمنية. **اهمية البحث:** تبرز اهمية البحث في معرفة الأثر الذي تمارسه السلطة النقدية عن طريق اتخاذها الإجراءات والتدابير والمتمثلة بأدواتها الكمية غير المباشرة في تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي احداث الاستقرار الاقتصادي في العراق كونها إحدى السياسات الاقتصادية التي استخدمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

منهجية البحث: يعتمد البحث على تطبيق المنهج الوصفي الاستنباطي من خلال الاسلوب التحليلي لبيان العلاقة بين نافذة بيع العملة الأجنبية والاستقرار النقدي.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

اولاً. مفهوم السياسة النقدية: السياسة النقدية على أنها مجموعة من الوسائل تستخدمها الإدارة النقدية في مراقبة عرض النقد من أجل تحقيق هدف التشغيل الكامل وحسب هذا التعريف فان السياسة النقدية تتضمن الانكماش والتوسع في كمية النقد المتداول لتحقيق هدف اقتصادي معين (الهييتي، 2005: 207)، وبهذا التوضيح أن السياسة النقدية معنيان معنى ضيق ومعنى واسع فالمعنى الضيق يقصد به القرارات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة (العبيدي، 2009: 3)، أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فيقصد بها جميع القوانين النقدية والمصرفية لما لها دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتوفر في النظام الاقتصادي، أي أنها تشمل على جميع القرارات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على توفير واستعمال ومقدار النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي تركيب وحجم الدين الحكومي (الدوري، السامرائي، 2013: 186).

ثانياً. الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

1. **سعر إعادة الخصم:** يعد سعر إعادة الخصم من الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي لتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم عرض النقد وذلك عن طريق الاهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية، وسعر الخصم هو ذلك السعر الذي يخضع به البنك المركزي الاوراق التجارية التي تقدم اليه من البنوك التجارية (فهيم، 2016: 16)، ويحدد البنك المركزي سعر الخصم لديه طبقاً لأهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها، ويرتبط سعر الخصم التي تحصل عليه المصارف التجارية من عملائها مع سعر الخصم الذي يحصل عليه البنك المركزي من المصارف التجارية، وذلك لان المصارف التجارية هي التي تحدد سعر إعادة الخصم الخاص على عملائها تأخذ بنظر الاعتبار سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي عليها، وبالتالي فان قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فان المصارف التجارية تتبعها برفع سعر الخصم والعكس صحيح (نجا وآخرون، 2018: 186).

2. **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد نسبة الاحتياطي القانوني هي النسبة التي يجب ان يحتفظ بها المصارف التجارية من كل الودائع التي تودع فيه، وهي بشكل نقود سائلة مثل الاحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على الفائدة وتكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي تحتفظ بها المصارف التجارية دون تميز، أن تتغير نسبة الاحتياطي القانوني التي يحتفظ بها المصارف التجارية يؤثر على مقدرة هذه المصارف على الاقراض وتوفير السيولة النقدية لتداول في الاقتصاد الوطني (اللامي، 2017: 453)، ان انخفاض نسبة الاحتياطي يؤدي إلى زيادة عرض النقد بسبب زيادة قدرة المصارف على مضاعفة الودائع، ويستخدم المصرف المركزي هذه السياسة لتحفيز النشاط الاقتصادي ولمعالجة حالة الانكماش والتضخم (يحيى، 2001: 139).

3. **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع أو شراء السندات الحكومية وأذونات الخزنة الاوراق المالية بصفة عامة، طويلة الأجل أو قصيرة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق المال ذلك بالتعامل مع الافراد والشركات والمصارف، وتعد عمليات السوق المفتوحة من الوسائل المهمة التي يلجأ إليها البنك المركزي في تحقيق اهدافه، كما يستطيع البنك المركزي عن طريقها التأثير في اسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية والتأثير أيضاً في السيولة المصرفية الفائضة من خلال الادارة السليمة والصائبة للسيولة من خلال مزادات شراء وبيع الاوراق المالية الحكومية (الشيباني، 2018: 145)، تعد هذه أداة من أهم الأدوات التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية المتقدمة، لغرض التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في قدرتها على خلق الودائع ومنح الائتمان، وتتمثل في دخول البنك المركزي كمشتري أو بائع في السوق الاوراق المالية، كما تعد من الأدوات غير المباشرة في التأثير على العرض النقدي وحجم الائتمان بالمجتمع، من خلال التأثير في كمية الارصدة النقدية لدى المصارف التجارية (نجا وآخرون، 2018: 189).

ثالثاً. اهداف السياسة النقدية:

1. **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى من الاستقرار النقدي، ويعد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار هدفاً رئيساً تسعى إليه معظم الدول لتلافي الضغوط التضخمية ومكافحته وعلاج الكساد أن وجد، وإن عدم تحقيق استقرار في الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود أي تدهور القوة الشرائية ويصاحب هذا التدهور حدوث

- اختلال في توزيع الدخل وأثار أخرى تؤثر سلباً على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها (غدير، 2010: 35).
2. **العمالة الكاملة:** تعد العمالة المرتفعة والمتزايدة الاعداد هدفاً أساسياً لأي سياسة اقتصادية، والهدف من ذلك أن تحرص السلطة النقدية على جعل النشاط الاقتصادي عند مستوى عالي من توظيف الموارد البشرية والطبيعية وكل الآراء تدعم هذه السياسة، واستطاعت السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف من خلال تقوية الطلب الفعال، وذلك عندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي سيؤدي ذلك إلى خفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم الدخل (بوخاري، 2010: 67).
3. **تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:** يعد معدل النمو الاقتصادي من الأهداف المهمة التي تطمح إليه جميع الحكومات في الدول النامية والمتقدمة من أجل تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي (شندي، 2010: 159)، ويرتبط هذا الهدف بالأهداف السياسية النقدية الأخرى خاصة هدف التشغيل الكامل، كما يعد النمو الاقتصادي سبباً في امتصاص الفائض من العملة، إلى جانب تحسين ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار وهما عاملان أساسيان في تحقيق النمو الاقتصادي (مريم، 2017: 22).
4. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** يجسد ميزان المدفوعات علاقة الدولة المالية والنقدية والتجارية مع بقية دول العالم، ويمكن أن يكون هذا الميزان في صالح الدولة، عندما تكون إيراداتها من الدول الخارجية بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، فالعجز في ميزان المدفوعات يوضح أن الدولة تدفع أكثر مما تستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية، ودور السلطات النقدية هنا تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يدفع المصارف التجارية بزيادة معدلات أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت أسعار الفائدة فإن الإقبال على الائتمان أو الطلب عليه سينخفض، وهذا التدخل للحد من التوسع من الانفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية لمحاولة تقليص استيراداتها (الدوري، السامرائي، 2013: 216).

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار النقدي

أولاً. مفهوم الاستقرار النقدي: يمكن توضيح مفهوم الاستقرار النقدي بأنه الحالة التي تبقى فيها أسعار الصرف وأسعار الفائدة والمستوى العام لأسعار السلع الاعتيادية عند مستويات ضئيلة من التغيرات التي لا ينجم عنها صدمات حادة (المرزوك، باقر، 2018: 30-31).

يعد الاستقرار النقدي مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس التضخم بأبعاده في اقتصاد ما، بطريقة نسبية بين تطور عرض النقد والطلب عليه، وأن تحقيق الاستقرار النقدي من الأهداف التي تسعى إليها السلطات النقدية للوصول إليه مستخدمة العديد من الأدوات الكمية والمتمثلة (سعر إعادة الخصم والسوق المفتوحة والاحتياطي القانوني) فضلاً عن الأدوات النوعية (كتوجيه الائتمان نحو قطاعات معينة)، وقد تم الاستناد والاشارة إلى بيان الاستقرار النقدي إلى تفسير النقوديين في تفسير التضخم الذي يوضح الربط بين تطور أدوات الدفع متمثلة بكمية النقد وتطور كميات السلع والخدمات داخل الاقتصاد المعني وكما موضح في المعادلات الآتية:

$$\text{معدل التغير في عرض النقد} = \frac{\Delta M}{M} \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{معدل التغير في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots (2)$$

إذ أن:

M: تمثل عرض النقد، ΔM : تمثل التغير في عرض النقد.

Y: تمثل الناتج المحلي الإجمالي، ΔY : تمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد قسمة المعادلة (1) على المعادلة (2) نحصل على معادلة (3) الاستقرار النقدي:

$$B = \frac{\Delta M/M}{\Delta Y/Y} \dots\dots\dots (3)$$

إذ أن:

B: تمثل معامل الاستقرار النقدي.

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن معرفة الاستقرار النقدي من عدمه (خضير، 2019: 245).

1. إذا كانت قيمة $B=1$ تشير إلى تمتع الاقتصاد بوضع الاستقرار النقدي.
 2. إذا كانت قيمة $B > 1$ فتشير إلى انعدام الاستقرار النقدي ووجود ضغوط تضخمية.
 3. إذا كانت قيمة $B < 1$ فتشير إلى انعدام الاستقرار النقدي ووجود حالة انكماشية.
- ثانياً. معايير الاستقرار النقدي:** توجد عدة معايير لقياس الاستقرار النقدي وهي كالآتي:
1. **مقياس الاستقرار النقدي (معدل فائض الضغط التضخمي):** يحتسب هذا المعيار من خلال الفرق بين معدل النمو السنوي (معدل التغير السنوي) في كمية النقود ومعدل النمو السنوي (معدل التغير السنوي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإذا كان المعدل موجباً فإنه يشير إلى وجود ضغوط تضخمية تزداد ضعفها أو حدتها بحسب قرب مقدار المعدل أو بعده عن الصفر وعندما يكون المعدل سالباً فإنه يشير إلى اتجاهات انكماشية حادة، ويكون الاقتصاد في حالة الاستقرار النقدي عندما يكون المعدل مساوياً إلى الصفر (مناحي، 2014: 129).
 2. **مقياس فائض الطلب (الفجوة التضخمية):** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في تفسير التضخم، وطبقاً لهذا المعيار فإن معدل التضخم يقاس بالفرق بين الانفاق الكلي على الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والأسعار الجارية، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة، وبالتالي فإذا كان معدل الزيادة في الطلب الكلي تفوق الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي، ينعكس ذلك في صورة التضخم (نجا، 2015: 342-343).
 3. **مقياس فائض عرض النقود:** يستند هذا المعيار إلى نظرية النقوديين الحديثة، التي أكد فيها فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السياسة النقدية في تحديد الكمية المثلى لعرض النقد، أي أن ارتفاع متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية عرض النقد يكون وراء ارتفاع الأسعار، كما يمكن توضيح مفهوم الإفراط النقدي من خلال دراسة العلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى عرض النقد المثالي في الاقتصاد، أي كل زيادة عن هذا المقدار تشارك في ارتفاع معدل التضخم، وتكون هناك ضرورة للتناسب في هذا المعيار بين الزيادة في عرض النقد والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتخفيف الضغوط التضخمية، ويهدف إلى بيان أن هناك نسبة معينة من كمية عرض النقد حيث يميل الأفراد للاحتفاظ بها إلى إجمالي الناتج المحلي، وتتناسب طردياً مع الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي، وعندما تفوق نسبة ما يرغب الأفراد بالاحتفاظ به من

النقد الزائدة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن هذا يولد ضغوط تضخمية، أم إذا كان أقل فإن ذلك يدل على حدوث الكساد (الرفيعي، سلطان، 2019: 113-114).

ثالثاً. مؤشرات الاستقرار النقدي:

1. **التضخم:** يمثل المظهر العام المتعارف عليه لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام، لما يمكن أن يشتري بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، وأن القوة الشرائية لوحدة النقد تتناسب عكسياً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار (أسود، البكري، 2017: 131)، كما يعرف بأنه الحركة الصعودية المستمرة في المستوى العام للأسعار والتي تنتج عنه فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (الزبيدي، 2011: 32). أما الآثار الاقتصادية للتضخم وهي كما يلي:

أ. **الآثار على الدخل:** يؤثر التضخم على الدخل بشكل سلبي على بعض فئات المجتمع، لأن أصحاب الدخل الثابتة هم الذين يتضررون بالتأكد من ارتفاع الأسعار، وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخلهم وهذا بالطبع يؤثر في حجم الأشباع لديهم، بينما يستفيد رجال الأعمال والمنتجون من التضخم نتيجة لارتفاع الأرباح الناجمة من ارتفاع الأسعار (علاوي، 2016: 435).

ب. **الآثار على مشاريع التنمية الاقتصادية:** إن ارتفاع في تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد الانتاجية ومن ثم عرقلة التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية التي تنسم بقلة مواردها، وبالشكل الذي لا يسمح بإقامة عدد من المشروعات عند ارتفاع الأسعار بسبب ظاهرة التضخم وخاصة فيما يتعلق باستيراد الموارد بالعملة الأجنبية، وارتفاع محتوى الاستيراد لمتطلبات إقامة هذه المشروعات الخاصة والحكومية لأنها تعتمد في كلا الحالتين على مستلزمات الانتاج المستوردة، التي يتطلب الحصول عليها مزيداً من العملات الأجنبية، لذا فانخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملة الأجنبية بسبب ظاهرة التضخم سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف القيام بالمشاريع الانتاجية وهذا سيؤدي إلى انخفاض عدد المشاريع القائمة ثم عاقبة عملية التنمية الاقتصادية (ياس، 2013: 54).

ج. **الآثار على معدلات الفائدة:** إن تأثير ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض رغبة المقترضين على الاقتراض، ومن ثم تنخفض عرض الأموال القابلة للإقراض من ناحية، وإذا ازداد رغبة المقترضين بالاقتراض سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأموال القابلة للإقراض من ناحية أخرى، ونتيجة لتفاعل الناحيتين يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة بما يساوي معدل التضخم، وإذا صاحب ذلك ارتفاع في كمية عرض النقد من قبل الحكومة فستكون المعضلة الاقتصادية كبير داخل البلد (عطوان وآخرون، 2015: 479).

د. **الآثار على ميزان المدفوعات:** يعمل التضخم على زيادة رغبة المنشآت والأفراد للحصول على السلع الأجنبية المستوردة مقابل السلع المحلية المرتفعة الأسعار، وهذا سيؤدي بدوره إلى تشجيع الاستيراد الأجنبي من الخارج، وبالتالي سوف يضعف موقف المصدرين المحليين بسبب ارتفاع أسعار السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج، بالنتيجة سوف يقل حجم الصادرات إلى الخارج (حداد، أكرم، 2010: 208).

2. **عرض النقد:** للكتلة النقدية أو عرض النقد دور مؤثر على جميع عناصر الاستقرار الاقتصادي الداخلي لأي اقتصاد، ولعرض النقد تأثير فعال وكبير على المستوى العام للأسعار وعلى مستوى الانتاج من جهة، كما له تأثير كبير على الاستقرار الخارجي للاقتصاد المتمثل في حركة ميزان

المدفوعات من جهة أخرى (الافندي، 2015: 407)، ويمثل عرض النقد كمية النقود المتداولة في السوق، وان تحليل وتقييم عرض النقد يساعد صناع السياسات النقدية والاقتصاديين على تغيير السياسة الحالية من خلال تخفيض أو زيادة العرض من النقود، ولعرض النقد أهمية خاصة لأنه يؤثر على الأعمال وبالتالي يؤثر في الاقتصاد، وقد ظهرت مفاهيم عدة لعرض النقد والتي سميت بالمجاميع النقدية واتخذت أشكال عدة كالآتي (الحسيني، الخفاجي، 2016: 267).

أ. **عرض النقد الضيق (M1):** يتكون هذا النوع من صافي العملة في التداول مضافاً إليها الودائع الأهلية الجارية لدى المصارف التجارية (صالح، 2014: 22)، ويعرف عادة بمجموع وسائل الدفع المتداولة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، وبوصفه وسيلة للمبادلة المستندة إلى وظيفة النقود ويطلق عليه الكتلة النقدية، ويتضمن هذا النوع من النقود القانونية الصادرة من البنك المركزي التي هي عبارة عن العملة بالتداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور التي تتكون من الأوراق النقدية والمسكوكات المساعدة، كما تتضمن النقود الودائع القابلة للسحب عليها بال شيكات، أي الودائع الجارية والتي تخلفها المصارف التجارية (صالح، 2015: 27).

ب. **عرض النقد الواسع (M2):** يعرف عادة بمصطلح السيولة الداخلية أو المحلية ويرمز له بـ (M2) في الإحصاء ويتكون من عرض النقد الضيق (M1) مضاف إليه الودائع الزمنية (الأجلة) ودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية (الغالب، الأعرجي، 2016: 48).

ج. **عرض النقد الأوسع (M3):** يعرف هذا المصطلح لعرض النقد على أساس السيولة المحلية (M2) مضاف إليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية، أي لدى الجمعيات ومؤسسات الادخار كبنوك الادخار المشتركة، وهذا يوضح ان عرض النقد يضم المطلوبات غير النقدية والمطلوبات النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية، التي تتألف من البنوك التجارية والبنك المركزي مضافاً إليها مطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية كمؤسسات الادخار الأخرى (بخيت، مطر، 2012: 210).

3. **سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، وينقسم سعر الصرف إلى نوعين يمكن توضيحهما كالآتي:

أ. **سعر الصرف الاسمي:** وهو سعر الصرف المعلن الذي يتم به التبادل في اسواق الصرف، ويحدد هذا السعر في السوق في حالة التعويم ويمكن ان يتحدد بطرق أخرى وفق اختيارات السلطة النقدية في الدولة، وكانت غالبية الدول تثبت القيمة الاسمية لعملائها بموجب اتفاقية (بريتون وودز) من خلال الصندوق النقد الدولي، اما سعر الصرف الاسمي الفعال عبارة عن متوسط حسابي موزون لأسعار الصرف الثنائية بين العملة المحلية وعدد من العملات الأجنبية نسبة إلى فترة اساس معينة، لا يمكن أن نمثله بأسعار الصرف الحقيقي التي تعكس القوة الشرائية (الياور، 2017: 53). وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين:

- **سعر الصرف الرسمي:** وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية والرسمية.

- **السعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية.

ب. **سعر الصرف الحقيقي:** ينقسم سوق السلع إلى سوق عالمي وسوق محلي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف، وهو سعر صرف حقيقي الذي يعبر عن عدد الوحدات من السلع المحلية اللازم لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، وبالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتوجد علاقة عكسية بين قدرة الدولة التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي للعملة

المحلية، اي كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي ادى إلى انخفاض عدد الوحدات المصدرة من السلع المحلية والعكس صحيح (عبد الحميد، 2016: 21).

ويمكن تمثيل وظائف سعر الصرف كالاتي (باداوة يي، اسماعيل، 2015: 236):

- **الوظيفة القياسية:** وهي الأسعار الوطنية لسلعة ما قياساً بأسعارها في الاسواق العالمية، حيث يمثل سعر الصرف في هذه الوظيفة حلقة وصل بين الأسعار المحلية والعالمية.
- **الوظيفة التوزيعية:** تتم من خلال ممارسة النشاط التجاري الدولي، كذلك من خلال هذه الوظيفة يتمكن سعر الصرف من اعادة توزيع الدخل القومي والثروات بين الدول.
- **الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف لتطوير الصادرات الوطنية من خلال تشجيع تلك القطاعات بمنحها اسعار ملائمة عند التصدير والاستيراد، إذا كانت سلعية نصف مصنعة أو مواداً اولية أو منتجات نهائية.

المبحث الثالث: تحليل واقع السياسة النقدية في العراق بعد 2004

1. **واقع نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق:** من بين أدوات السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي نافذة العملة الأجنبية لبيع وشراء العملات الأجنبية باعتبارها إحدى الأدوات الكمية التي تم استخدامها في السيطرة على عرض النقد وتحقيق استقرار في سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية من أجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار للحد من ظاهرة التضخم، ولقد تم تطبيق هذه النافذة بتاريخ 2003/10/4 ولا يزال العمل مستمراً بها، لقد اعتمد البنك المركزي العراقي هذه الاستراتيجية بشكل واضح ومحدد في تحقيق التوازن بين العملة المحلية والعملية الأجنبية وتحقيق الاستقرار النقدي (عبدالرحمن، 2015: 573).

نص قانون البنك المركزي على اعتبار نافذة بيع العملة الأجنبية احد وسائل الأدوات الكمية (غير مباشرة)، كما جعلها بعض الاكاديميين والبنك المركزي العراقي ضمن عمليات السوق المفتوح، وان هذه الصفة تنتفي اذا ما قام البنك المركزي بالشراء والبيع من السوق مباشرة، وفي الواقع يقوم البنك المركزي العراقي بشراء العملة الأجنبية (الدولار) من وزارة المالية وبيعها في السوق وبهذا الحال مارس عمل الصيرفة، وبالرغم من ذلك يمكن ان يؤثر صافي الفرق بين المشتريات والمبيعات من العملة في عرض النقد (بني لام، 2019: 128)، قام البنك المركز باستخدام نافذة بيع العملة الأجنبية لدورها الرئيسي وفعال في تحقيق استقرار سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي والذي ينعكس ايجابياً إلى تحقيق على المستوى العام للأسعار لاسيما السلع المستوردة (الشمري، بحيت، 2014: 14)، والسيطرة على عرض النقد والسيولة العامة، من اجل تحقيق استقرار في مستوى العام للأسعار وخفض التضخم من خلال استقرار الطلب الكلي، وذلك عن طريق جعل عرض النقود يوازي المعروض السلعي (رشيد، ابراهيم، 2018: 44).

تقوم نافذة بيع العملة عملياً أما بخفض قيمة النقود المحلية او رفعها، وفي كلتا الحالتين فأنها تؤثر على الاسعار والتجارة الخارجية وعلى النمو الاقتصادي، في ضوء استخدام هذه النافذة يقوم البنك المركزي بوضع حد أدنى لمعدل سعر الصرف الدولار ووضع حد اعلى لمعدل سعر الصرف الدولار، على ان يقوم البنك المركزي بترك الدولار يتحرك بين الحد الأدنى والحد الأعلى وأن تتم مراقبة التغيرات من قبل البنك المركزي باستمرار، ففي حالة اقتراب سعر الصرف السوقي للدولار من الحد الاعلى أو اجتيازه عند ذلك يدخل البنك المركزي في السوق النقد الأجنبية عن

طريق بيعه لزيادة الكميات المعروضة من الدولار بهدف تخفيض سعر صرف أو من خلال رفع سعر الفائدة على العملة المحلية، فتحدث هناك زيادة في الطلب على الدولار من قبل الأجانب لأغراض الإيداع ومن ثم زيادة عرض الدولار، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض طلب المقيمين على الدولار لأغراض الإيداع فيحدث انخفاض في سعر الصرف (الدراجي، السامرائي، 2018: 316).

تهدف هذه النافذة إلى رفع القوة الشرائية وذلك عن طريق تحسين قيمة العملة المحلية، وكما تعد مصدر أساسي لتمويل التجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي يحتاجها السوق. تستخدم نافذة بيع العملة الأجنبية في الاقتصاديات التي تعاني من تخلف في انظمتها المالية واختلال هيكلها الاقتصادي والاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي، وفيما يلي الجدول (1) يبين مشتريات ومبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية.

الجدول (1): مشتريات ومبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في العراق

للمدة (2019-2004)

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية والمصارف (مليون دولار)	معدل نمو المشتريات %	مبيعات البنك المركزي من النقد (مليون دولار)	معدل النمو المبيعات %
2004	10402	-	6008	-
2005	14930	43.5	10464	74.2
2006	16912	13.2	11176	6.7
2007	28113	66.2	15981	42.8
2008	45850	63	25868	61.9
2009	23013	-49.8	33993	32.3
2010	41004	78.1	36172	6.4
2011	51003	24.3	39799	10
2012	57001	11.7	48651	22.3
2013	62000	8.7	53231	9.5
2014	47515	-23.3	51728	-2.7
2015	32450	-13.7	44304	-14.3
2016	25653	-20.9	33500	-24.3
2017	40355	57.8	42200	25.8
2018	52229	29.4	74133	11.6
2019	58851	12.6	51127	-8.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية للمدة (2019-2004)

$$\text{من عمل الباحثان/معدل النمو} = \frac{\text{السنة 2} - \text{السنة 1}}{\text{السنة 1}} \times 100$$

يتبين من خلال الجدول (1) أن نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي لسنة (2004) إذ بلغت (10402) مليون دولار وبلغت نسبة مبيعات البنك المركزي العراقي (6008) مليون دولار، وبالتالي انعكس ذلك في انخفاض مستوى العام للأسعار نسبة إلى السنوات السابقة بسبب تدخل البنك المركزي العراقي في السوق النقدية عبر نافذة بيع العملة الأجنبية وهو أسلوب لم يسبق من التعامل به من قبل وساهم ذلك في خلق انفتاح لدى سوق النقد المحلي وفسح المجال امام التجار بحرية التعامل بالعملة الصعبة، وارتفعت نسبة مشتريات البنك المركزي من المصارف ووزارة المالية لسنة (2005) إذ بلغت (14930) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (43.5%) وبزيادة مقدارها (4528) مليون دولار مقارنة لسنة السابقة، وهذه الزيادة كان لها تأثير سلبي على ظاهرة التضخم من خلال السيطرة الكاملة على تحركات الصرف الأجنبي لأجل رفع قيمة الدينار العراقي اتجاه الدولار، وكذلك ارتفعت مبيعات البنك إذ بلغت (10464) مليون دولار بزيادة قدرها (4456) مليون دولار مقارنة لسنة (2004) وتعود هذه الزيادة بسبب المضاربة في سعر الصرف عندما شهد سعر الصرف عدم ثبات الكميات المطلوبة والمباعة في المزاد نحو الانخفاض والارتفاع ويعود ذلك إلى الاسباب الأمنية واغلاق الحدود التي اثرت على الاستيراد وانتشار بعض الشائعات بنفاذ الدولار لدى البنك المركزي (التقرير البنك المركزي، 2005: 10).

ارتفعت نسبة مشتريات ومبيعات البنك المركزي لسنتين (2006، 2007) إذ بلغت نسبة مشتريات البنك المركزي لسنة (2007) إلى (28113) مليون دولار وبمعدل نمو (66.2%) مقارنة لسنة (2006) وذلك بسبب المضاربات في سعر الصرف وعدم استقراره ويعود ذلك إلى الاوضاع الأمنية التي يمر بها البلد.

ارتفعت نسبة مشتريات البنك المركزي لسنة (2008) حتى وصلت (45850) مليون دولار وبمعدل نمو (63%) وبزيادة مقدارها (17737) مليون دينار، وذلك بسبب الزيادة المفرطة في الانفاق العام نتيجة زيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية مما حفز الحكومة على زيادة الانفاق العام وكذلك زيادة في عرض النقد الذي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وارتفاع الاسعار، كما ارتفعت نسبة مبيعات البنك المركزي إذ بلغت (25868) مليون دولار وبمعدل نمو (61.9%) وبزيادة مقدارها (9877) مليون دولار مقارنة لسنة (2007)، لان استمرار البنك المركزي ببيع العملة يساهم في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحسن قيمة العملة المحلية، ويعود ذلك إلى تحسن الاستقرار الأمني في البلد والذي دفع إلى تقليل الموجات التضخمية.

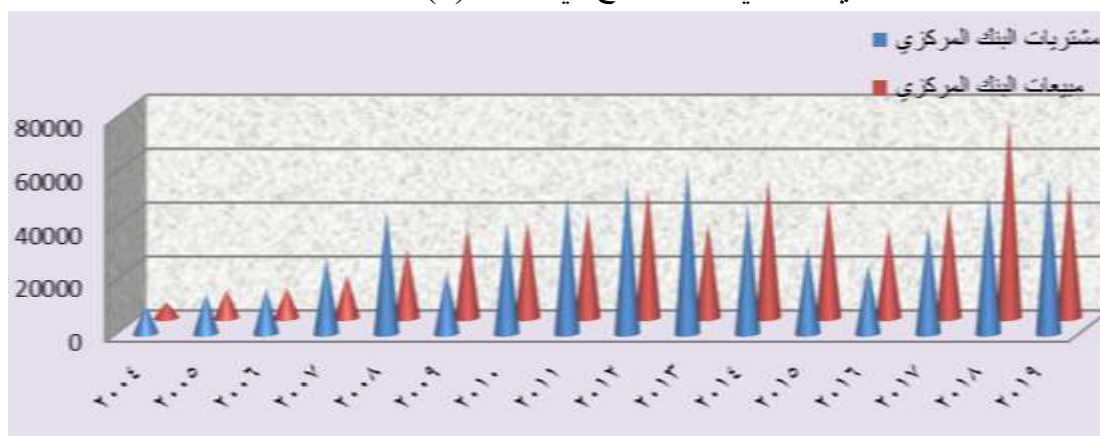
انخفضت نسبة مشتريات البنك المركزي لسنة (2009) حتى بلغت (23013) مليون دولار وبمعدل نمو (-49.8%)، نتيجة الأزمة المالية التي تمر بها الدولة وانخفاض الإيرادات النفطية في حين ارتفعت نسبة مبيعات حتى بلغت (33993) مليون دولار وبمعدل نمو (32.3%) وبزيادة مقدارها (8125) مليون دولار مقارنة لسنة (2008)، بسبب استمرار البنك المركزي في بيع من أجل الحفاظ على النظام المالي في تحقيق الاستقرار النقدي، وارتفعت نسبة مبيعات البنك المركزي للسنوات (2010-2013) لتمويل القطاع الخاص في الحصول على الاستيرادات التي يحتاجها السوق، من أجل الحفاظ على استقرار السلع والخدمات لاسيما السلع المستوردة

انخفضت نسبة مشتريات ومبيعات البنك المركزي خلال السنوات (2014، 2015، 2016) على التوالي، إذ بلغت نسبة المشتريات (47515) مليون دولار لسنة (2014) وبلغت نسبة انخفاضه مقداره (14485) مليون دولار مقارنة لسنة (2013)، كما بلغت نسبة المبيعات

(51728) مليون دولار ونسبة انخفاض مقداره (1503) مليون دولار مقارنة لسنة (2013)، ويعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية التي شدد فيها البنك سياسته بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية (التقرير البنك المركزي، 2014: 37). وفي سنة (2016) اعتمد البنك المركزي تطوير اجراءات بيع العملة الأجنبية عبر نافذة من خلال تشجيع المصارف على اعتماد الية فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من اسلوب الحوالات (تقرير البنك المركزي، 2016: 36).

ارتفعت نسبة مشتريات البنك المركزي للسنوات (2017، 2018، 2019) على التوالي، إلا أن نسبة المبيعات كانت أكبر من المشتريات خلال السنتين (2017، 2018) وذلك للحفاظ على الاستقرار النقدي وتقليص الفجوة بين سعر الرسمي وسعر الدينار العراقي في السوق الموازي، كما انخفضت نسبة مبيعات لسنة (2019) أذ بلغت (51127) مليون دولار ونسبة انخفاض بلغت (23006) مليون دولار مقارنة لسنة (2018)، لتوفير السيولة لتغطية نفقات البلد.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن السياسة النقدية امتازت خلال تلك السنوات في مرحلة الدراسة بالتوسع من خلال استخدام نافذة بيع العملة الأجنبية من أجل الوصول إلى التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي واستقرار المستوى العام للأسعار وسيطرة على ضغوطات التضخمية عبر نمو الكتلة النقدية والتأثير المباشر عليها وضبط مناسيب السيولة، وكذلك في الحفاظ على استقرار سعر الصرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي، ويمكن ملاحظة تغيرات المشتريات والمبيعات للبنك المركزي العراقي كما موضح في الشكل (1).



الشكل (1): مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (2019-2004)

المصدر من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات جدول (1).

يتبين من الشكل (1) عملية التدرج نسبة مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي في نافذة بيع العملة الأجنبية خلال مدة الدراسة، وان عملية التحكم بها من خلال البنك المركزي العراقي تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد وقد استطاعت هذه النافذة خلال مدة الدراسة من رفع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار وسيطرة على المعروض النقدي والحد من الموجات التضخمية وتمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات.

2. **معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي:** يعد الاستقرار النقدي من الاهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية بعد أن كانت السياسة النقدية في العراق سياسة أسيرة للسياسة المالية، ولكن بعد حدوث التغير السياسي في أوائل سنة 2003 وصدر قانون البنك المركزي العراقي الأخير، سعت السلطة النقدية في العراق جاهدة إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي يعد من أهم أهدافها، حيث أن الاقتصاد النقدي في العراق يعاني من مشكلات نقدية نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، فالنمو المتزايد في عرض النقود في الأسواق المحلية لا يتسق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي مر بها البلد فضلاً عن كونه اقتصاداً ريعياً يتأثر بما يحدث في العالم من أزمات نفطية، فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أي تقلبات وازمات وارتفاع في مستوى العام للأسعار حيث يرتبط هذا الهدف بتحقيق هدف استقرار الاسعار (التضخم) وفي نفس الوقت المحافظة على قيمة العملة المحلية ومنع ظهور ارتفاع في الاسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الركود نتيجة لانخفاض الطلب الكلي، حيث يترتب على عدم تحقيق هذا الهدف حدوث اختلال في توزيع الدخل كما تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة، وبالتالي فإن ارتفاع الاسعار يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يخل بالاستقرار الاقتصادي.

ويمكن استخدام معامل الاستقرار النقدي في قياس الموجات التضخمية التي يمر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة والذي يمثل الفرق بين التغير في عرض النقد ونسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم محاور التيار الحقيقي في الاقتصاد العراقي، ويمثل أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى الاداء الاقتصادي للبلد، وهو عبارة عن مقدار السلع والخدمات المنتجة في مدة زمنية معينة يتم تحديدها في سنة عادةً، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي فإنه يستمد مقوماته من ثلاثة قطاعات اقتصادية وهي على التوالي اولاً القطاعات الانتاج السلعي وثانياً القطاعات التوزيعية وثالثاً القطاعات الخدمية (الحمداني، وآخرون، 2018: 3). وفيما يلي الجدول (2) يبين معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

الجدول (2): معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)

السنوات	عرض النقد الواسع M2 مليار دينار (1)	معدل النمو السنوي %M2 (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP مليار دينار (3)	معدل النمو السنوي %GDP (4)	معامل الاستقرار النقدي 2/4 (5)
2004	12254	-	53235	-	-
2005	14684	19.8	73533	38.1	0.5
2006	21080	43.6	95588	29.8	1.5
2007	26956	27.8	111456	16.6	1.7
2008	34920	29.5	155982	39.8	0.7
2009	45438	30.1	139330	-10.6	-2.8
2010	60386	32.8	171957	23.4	1.4
2011	72178	19.5	211309	22.8	0.9

السنوات	عرض النقد الواسع M2 مليار دينار (1)	معدل النمو السنوي %M2 (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP مليار دينار (3)	معدل النمو السنوي %GDP (4)	معامل الاستقرار النقدي 2/4 % (5)
2012	75466	4.5	245186	16.1	0.3
2013	87879	16.4	267395	9.1	1.8
2014	90728	3.2	260610	-2.5	-1.28
2015	82595	-9.2	207900	-26.4	0.3
2016	88082	6.6	196536	- 5.5	-1.2
2017	89400	1.5	225995	14.8	0.10
2018	95389	6.7	251064	11.1	0.60
2019	103440	8.4	266190	6.1	1.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية للمدة (2019-204)

$$\text{من عمل الباحثان/ معدل النمو} = \frac{\text{السنة 2} - \text{السنة 1}}{\text{السنة 1}} \times 100$$

- استخراج معامل الاستقرار النقدي بقسمة $(\Delta MS2 / \Delta GDP)$.

يتبين من خلال الجدول (2) إذا كان معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد الصحيح يعني أن هناك تضخم في الاقتصاد، وإذا كان أصغر من الواحد الصحيح فإن هناك انكماش في الاقتصاد، وإذا كان يساوي الواحد الصحيح فإن هناك توازن أو استقرار في الاقتصاد، وبما أن الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً لذا تعد الإيرادات النفطية من أهم أسباب زيادة نمو عرض النقد في الاقتصاد.

ففي سنة (2006) إذ بلغ معامل الاستقرار النقدي (1.5) وهذا يعني وجود حالة تضخم في الاقتصاد العراقي بسبب زيادة في نمو عرض النقد الذي يمثل قوى الطلب الكلي بنسبة أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل قوى العرض والسلع والخدمات مما أدى إلى حصول اختلال بين قوى الطلب والعرض وانعكس ذلك على المستوى العام للأسعار. وفي سنة (2007) ارتفع معامل الاستقرار النقدي إذ بلغ (1.7)، وهذا يعني وجود ضغوطات تضخمية ويعود ذلك سوء الوضع الأمني والاقتصادي في البلد وزيادة الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً وارتفاع أسعار السلع (تقرير البنك المركزي العراقي، 2007: 3).

وفي سنة (2009) انخفض معامل الاستقرار النقدي إذ بلغ (-2.8) بسبب انخفاض أسعار النفط على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2009: 7).

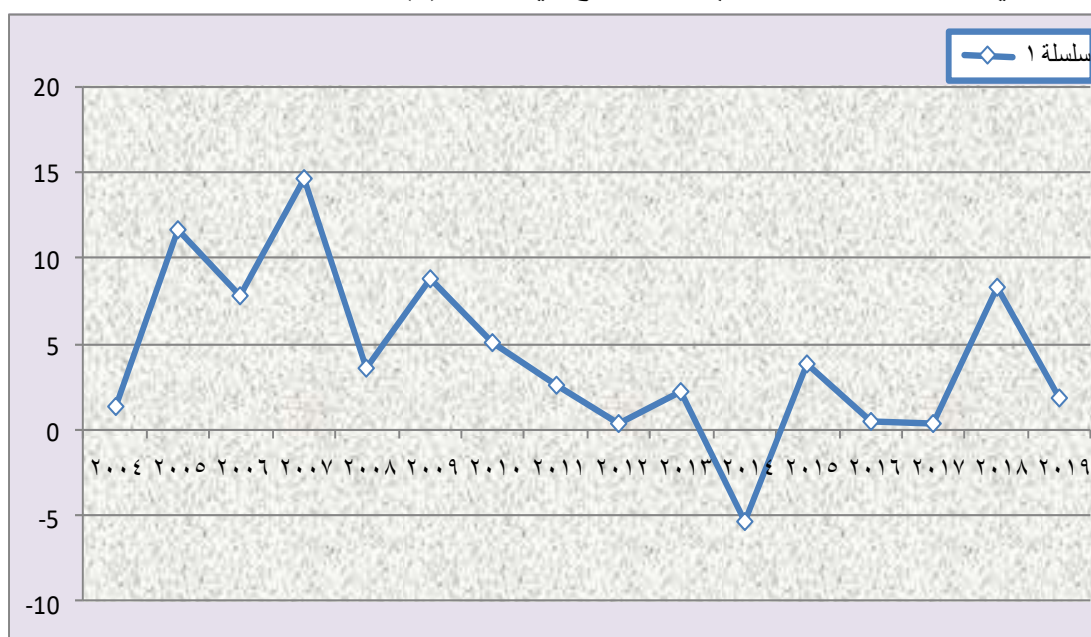
وفي سنة (2010) إذ بلغ معامل الاستقرار النقدي (1.4) وهذا يعني وجود حالة تضخم في الاقتصاد ويعزى ذلك ارتفاع أسعار النفط فضلاً عن ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي لبقية القطاعات الاقتصادية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2010: 9). إلا أنه في سنة (2014) انخفض معامل الاستقرار النقدي إذ بلغ (-1.28) وهذا يعني وجود حالة انكماشية، وقد وصف هذا العام الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي ويعزى ذلك إلى عدم اقرار الموازنة المالية وإضافة إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً الذي يعد من أهم الموارد للاقتصاد العراقي، وأن عدم اقرار الموازنة

كان له أثر كبير في تعطل كافة القطاعات الاقتصادية وتوقفت عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني (تقرير البنك المركزي العراقي، 2014: 15).

وفي سنة (2016) بلغ معامل الاستقرار النقدي (-1.2) وهذا يعني وجود حالة انكماشية في الاقتصاد وذلك بسبب الاوضاع الأمنية التي تشهدها البلاد والمتمثلة بالحرب ضد العصابات الإرهابية، واعتماد النفط مصدراً وحيداً للموازنة في ظل الظروف التي تشهدها من استمرار في انخفاض اسعار النفط العالمية الناجمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بإنتاجه (تقرير البنك المركزي العراقي، 2016: 17).

وفي سنة (2017) حافظ الاستقرار النقدي على مستواه من الضغوط التضخمية رغم الظروف والتحديات المتمثلة بالأزمة المالية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط وضعف المالي، في الحفاظ على المستوى نسبة احتياطاته عن طريق تنسيق بين القطاعات الاقتصادية الكلية في إيجاد مصادر التمويل الموازنة وعبر أدوات مختلفة (تقرير البنك المركزي العراقي، 2017: 18).

وفي سنة (2019) بلغ معامل الاستقرار النقدي (1.4) وهذا يعني وجود بواذر تضخمية في الاقتصاد ويعزى ذلك في الأساس زيادة انتاج النفط فضلاً عن تحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير نفطية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2019: 9)، كما يمكن ملاحظة التغيرات في معامل الاستقرار النقدي كما موضح في الشكل (2).



الشكل (2): معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2019).

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات جدول (2).

يتبين من خلال الشكل (2) بأن معامل الاستقرار النقدي يبتعد عن الواحد صحيح، وذلك يعود إلى كون عرض النقد لا يتأتى من نمو الناتج المحلي الإجمالي المتمثل بالسلع والخدمات، وأنما من الإيرادات النفطية كون الاقتصاد العراقي يعتمد بالأساس على صادرات النفط، لذا لا يمكن الاعتماد على هذا المعامل في الاقتصاديات الريعية كالاقتصاد العراقي، والذي يقيس العلاقة ما بين عرض النقد المتحصل من الناتج المحلي الإجمالي المتمثل بقيمة السلع والخدمات المنتجة في البلد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) وحصوله على الاستقلالية استطاع البنك المركزي في سيطرة على عرض النقد وتحقيق استقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية وخاصة غير مباشرة.
2. استحداث نافذة بيع العملة الأجنبية لبيع وشراء العملات الأجنبية التي كان لها دور كبير في المحافظة على قيمة العملة المحلية واستقرار سعر الصرف الدينار العراقي للسيطرة على التضخم.
3. إن الأدوات الكمية للسياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي ساهمت إلى حد ما في تحقيق اهدافها، من خلال الحد من التوسع النقدي والسيطرة على ظاهرة التضخم.
4. إن تحقيق الاستقرار النقدي للبلد تأثر بشكل أو بآخر بأسعار النفط العالمية وبطبيعة الاقتصاد العراقي كونه بلد مستورد، كل هذا أدى إلى الحد من قدرة البنك المركزي في تطبيق سياسته النقدية، وبالتالي جاءت أهداف البنك في تحقيق الاستقرار النقدي بشكل يحقق نسبة مهمة من هذا الاستقرار يمكن البنك المركزي من إدارة السياسة النقدية بالصيغة التي تحافظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على تخفيف الضغوط التضخمية الناشئة من عرض النقد، ففي الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد الوطني من ضغوط تضخمية أو من ركود اقتصادي يجب على السلطة النقدية أن تعمل من خلال أدواتها النقدية (الكمية والنوعية) على معالجة ذلك.
2. استمرار البنك المركزي في العمل من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية من أجل السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار.
3. التعاون المشترك بين السياسة النقدية والسياسة المالية فضلاً عن ادخال التقنيات والبرمجيات حديثة في التقدير عند رسم اهداف السياسة النقدية.
4. السيطرة على الكتلة النقدية من خلال تخفيض الانفاق العام بما يتناسب والناتج المحلي الإجمالي لتحقيق التوازن بين القطاعين النقدي والحقيقي بما يضمن استقرار الاسعار.

المصادر

1. اسود، بشار سعدي، البكري، جواد كاظم، العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد (9)، العدد (4)، 2017.
2. الافندي، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
3. الحسيني، هاشم جبار، الخفاجي، آيات حسين، أثر تغيرات اسعار الصرف والسياسة النقدية في اسعار الاسهم في الاسواق المالية للمدة (2003-2014)، مجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة بغداد، المجلد (12)، العدد (47)، 2016.
4. الدوري، زكريا، يسرا السامرائي، البنوك والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان-الاردن، 2013.

5. الرفيعي، افتخار محمد مناحي، سلطان، أروى حاجم، أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999-2005)، مجلة دجلة جامعة بغداد، جامعة بغداد، المجلد (2)، العدد (1)، 2019.
6. الزبيدي، حسين بن سالم جابر، التضخم والكساد، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
7. الشيباني، فاضل كريمة كزار، دور السياسة النقدية والمستحدثة في علاج التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، المجلد (61)، العدد (61)، 2018.
8. العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (1980-2007)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2009.
9. الغالبي، عبدالحسين جليل، الاعرجي، كاظم سعد، اساسيات النقود والبنوك، الطبعة الاولى، النجف، 2016.
10. اللامي، علي حسين نوري، الاحتياطي القانوني وأثره في عرض النقد الضيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (51)، العدد (453)، 2017.
11. الهيتي، احمد حسين علي، اقتصاديات النقود والمصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005.
12. الياور، علي عصام، اسعار صرف العملات، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر، 2017.
13. باداواة بي، سردار عثمان، اسماعيل، هيو، عثمان اسماعيل، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان-العراق للمدة (1997-2013)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (7)، العدد (13)، 2015.
14. بحيت، غالب شاكور، الشمري، مايح شبيب، استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد (1)، العدد (14)، 2014.
15. بخيت، حيدر نعمة، مطر. فريق جباد، السياسة المالية ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (8)، العدد (25)، 2012.
16. بني لام، علي حسين نوري، أثر ادوات السياسة النقدية الكمية في التضخم والسعر الصرف الدينامي العراقي للمدة (2008-2018)، اطروحة دكتوراة، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، السودان، 2019.
17. بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت-لبنان، 2010.
18. حداد، أكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان – الاردن، 2010.
19. خضير، ليلي بدوي، بعض مؤشرات البنوك التجارية وأثرها في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1991-2015)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد (42)، العدد (118)، 2018.

20. رشيد، مصطفى كامل، ابراهيم، مصطفى محمد، قياس أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد (57)، 2018.
21. شندي، اديب قاسم، النقود والبنوك، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف، 2010.
22. صالح، عدنان مناتي، عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، مجلة الدنانير، جامعة العراقية، المجلد (1)، العدد (7)، 2015.
23. صالح، محمد عاصم، أوراق اقتصادية في السياسة النقدية والاصلاح النقدي، الطبعة الاولى، مكتبة عدنان للنشر، بغداد، 2014.
24. عبدالحميد، عبدالمطلب، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2016.
25. عطوان، خضر عباس، (واخرون)، السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة: سياسة استهداف التضخم، مجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد (28-29)، 2015.
26. علاوي، سيماء محسن، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة الادارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد (16)، العدد (48)، 2016.
27. غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.
28. فهمي، حسين كامل، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد اسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
29. مريم، شماخي، السياسية النقدية واشكالية مراقبة الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.
30. مناحي، افتخار محمد، اهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة العراقية، المجلد (6)، العدد (6)، 2014.
31. نجا، علي عبد الوهاب (واخرون)، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي للنشر، ميامي-الاسكندرية، 2015.
32. نجا، علي عبدالوهاب (واخرون)، النقود والسياسة النقدية والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي للنشر، ميامي-الاسكندرية، 2018.
33. ياس، اسماء خضير، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد (36)، 2013.
34. يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2001.